

## اقتصاد

## الدولار «الأسود» يقترب من «الرسمي» مجدداً بعد طلب مفاجئ من تجار كبار

المحرر الاقتصادي

هنا غانم

بدأت سوق الصرف الموازية «السوداء» أمس بعد أن ارتفع حجم الطلب (الشراء) بشكل بارز خلال اليوميين السابقين، ما أدى إلى ارتفاع في سعر صرف الدولار فوق السعر الرسمي ملامساً مستوى ٤٤٥ ليرة والبيض في السوق قال بإتمام صفقات على سعر ٤٥٠ ليرة سورية أمس الأول مع ارتفاع مفاجئ في الطلب على الشراء غير المبرر اقتصادياً خاصة بعد شروط الحوالات الجديدة التي حررت نسبياً وضع الدولار، ليعود السوق بهذا أمس مع تراجع الطلب بشكل ملحوظ، فعاد سعر الصرف مقترفاً من السعر الرسمي (٤٣٤ ليرة للحوالات ٤٢٨ لتحويل المستوردة) إذ سجل أعلى سعر مساء أمس ٤٤٠ ليرة، وفعلياً قرب ٤٣٧ ليرة في أسواق دمشق وحلب.

ولدى متابعة «الوطن» الواقع في أسواق دمشق أمس، علمت من مصادر في شركات صرافة بوجود طلب كبير من تجار من الصف الأول لكميات لبضع ملايين من الدولارات خلال يوميين، وهذا ما ساهم بشكل رئيس في رفع سعر الدولار أمس الأول فوق مستوى ٤٤٥ ليرة، ولدى شراء الكمية المطلوبة من الدولار عاد السعر إلى الانخفاض قرب السعر الرسمي لأن الاتجاه الاقتصادي يدعم ذلك، خاصة مع تسجيل زيادة في الحوالات الخارجية إلى البلد بالترافق مع موسم أعياد الميلاد ورأس السنة، واقترب الشهر من نهايته حيث يتم تصريف ٥٠٠ دولار آخر هذا الشهر ومثلها مع بداية العام الجديد لمن يستلم حوالة تزيد على ٥٠٠ دولار.

مدير شركة صرافة أكد لـ«الوطن» التراجع في حركة مبيع الدولار من المواطنين خلال الأيام الماضية، قياساً بالفترة السابقة، بسبب عامل المضاربة في كل بعض التجار الكبار كعامل رئيس أيضاً في تقلبات سعر الصرف في ظل استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فبينما كان يسجل عمليات بيع من ٣٠٠ إلى ٣٠٠٠ مواطن يومياً في كل شركة صرافة، فإنه العدد اليوم أقل بكثير. محذراً من أن تلك التقلبات غير المبررة في سعر الصرف لا تفسر إلا بتنفيذ عمليات مضاربة من قبل تجار كبار -أي تجار عملة بشكل رئيس- لتحقيق أرباح، وهذا ما يضر بالدرجة الأولى بالمواطنين الذين يتدفقون مع الإشاعات باتجاه البيع والشراء، وهذا ما حصل خلال الفترة الماضية.



«همل هنالك خطة واضحة للاستفادة من طاقات العمال في محافظاتهم.»

كما أشار النائب علي صفوف إلى أن الوزير يعمل بصمت بعيداً عن الإعلام، مشيراً إلى أن هناك بعض الصناعات التراثية بخشي أن تندثر، داعياً الوزارة إلى الاهتمام بهذا الموضوع ولأسيا الصناعات الخزفية والزجاجية والأرابيسك.

وتحدث النائب محمد جغيلي عن المخزون من التبغ والذي يخزن من ٦ أشهر من التبغ عندما يفيض الإنتاج نجح عن استلامه ونجح عن مئات السبل لإعادة تشغله. وقال النائب مجيب الدندن: الكل في الحكومة يتحدث عن تدوير عجلة الإنتاج ومستلزماته، لكن على الحكومة إيجاد العجلة ومن ثم تدويرها. مؤكداً أن وزارة الصناعة يجب أن تكون وزارة سياسات لدعم الصناعة الوطنية بمختلف قطاعاتها، متسائلاً: ماذا أعدت الحكومة من ملفات الفرص الاستثمارية الصناعية الضرورية لإعادة الإعمار؟ وماذا عملت الحكومة لاستعادة رؤوس الأموال والمنشآت والخبرات التي هاجرت بسبب الأزمة؟ وما خطوات الحكومة تجاه إصلاح القطاع العام والتي هي حتى الآن خطوات خجولة؟ وما قدمت الحكومة من حيث تطوير البيئة

## نواب يشهرون ملفات فساد في الصناعة ويتحدثون عن معام محددة

## الحمو: إعادة تقييم آلية تجميع السيارات خلال الأسبوع القادم

باستيراد أقمشة الستائر لأنها لا تنتج محلياً. على صعيد تجميع السيارات أشار إلى وجود آلية لترخيص صناعة السيارات، وتمت دراسة طريقتين؛ صالة تجميع واحدة، أو ثلاث صالات تجميع، وأساس الترخيص كان ثلاث صالات عبر استيراد قطع ومكونات السيارة المفككة على حدة والصاح على حدة إلا أن الأمر تم مؤخراً عبر اعتماد صالة واحدة على أن تأتي هذه المكونات منفصلة والسيارة على شكل هيكل كامل ليتم تجميعها في هذه الصالة. مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الوزارة تسعى إلى إعادة تقييم أعمق وأوضح لهذه الصناعة خلال الأسبوع القادم لترفع هذه الآلية إلى الحكومة.

وبين الوزير أن قيمة الإنتاج في الجهات التابعة للوزارة ارتفعت العام الجاري إلى ١٧٥ ملياً و٤٦٦ مليون ليرة سورية على

حين ارتفعت المبيعات عن العام الماضي إلى ١٦٧ ملياً و٧٣ مليون ليرة وتم تحقيق أرباح تعادل ٢٤,٩ مليار ليرة سورية. وأشار إلى أن الوزارة قامت بدراسة الشركات الموجودة في حلب بعد تحريرها ووضع خطط للمباشرة في إعادة التأهيل ضمن آلية منضبطة وواحدة ونظراً لحاجة سورية في مرحلة إعادة الإعمار لكميات كبيرة من الأسمنت سيتم البدء بإعادة تأهيل الشركة العربية للأسمنت قريباً وكذلك شركة زجاج حلب والشركة السورية للنسيج في حلب التي ستكون نواة لتجمع صناعة النسيج في حلب.

وبين الحمو أنه رغم الصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي إلا أن الوزارة تمكنت من تصدير ما قيمته نحو ٤,٦ ملايين دولار مواد من إنتاج الصناعة السورية إلى الأسواق الخارجية.

وأكد أنه لم يتم أي استثمار لأي معمل للقطاع العام من قبل أي مستثمر، مؤكداً أن التشاركية مع القطاع الخاص يمكن أن تتم ضمن آلية واضحة المعالم تضمن حق الدولة والمستثمر. وفي موضوع الرقابة على الصناعات الغذائية بين الحمو أن هناك عدة خطوات والعديد من الجولات استهدفت معامل الألبان والمربدات ومنشآت أخرى مع التركيز في هذه المعامل على نقاوة المياه لحماية المنتجات وبتت متابعة منتجات هذه المعامل للمواصفات السورية القياسية.

## معامل العصائر يلهب حديث «الاقتصاد».. الخليل والغربي يشكان في جدواه.. والقادري: بل مجد!

صالح حميدي

تعدّل ثلاثة أضعاف قيمتها في الدول المجاورة مثال قبرص، وبالرغم من ذلك فقد رصدت الحكومة مبلغ ١٨,٥ مليون دولار لإقامة معمل عصائر في اللاذقية. وقدر أسعار الحمضيات من واقع أسعار سوق الهال ففي اللاذقية وجبلة ومراكز التسويق المحلية بين ٤٠ إلى ٨٠ ليرة بحسب الصنف ويرتفع إلى ٢٢٥ ليرة لتصينز فقط من الحمضيات وقلقة العرض والإنتاج منهما، مشيراً إلى تسويق ٩١١ طن فقط من سوق الهال في اللاذقية من دون مراكز التوزيع والفرز وغير الكميات المستجرة من السورية للتجارة وغيرها من الجهات. وأشار كذلك إلى تجهيز ١٨ خط توظيف وفرز للتصدير في اللاذقية هذا العام، منوهاً بأن هناك كمية ١٨٦ طنًا توزع مجاناً يومياً عبر السورية للتجارة في مختلف المحافظات وتم شراء حمضيات بقيمة مليار ليرة وزعت مجاناً العام الماضي.

وفي موضوع آخر لفت إلى اهتمام الحكومة في تسويق الحمضيات بالأسعار العادلة والمتوازنة والمتابعة الدورية لواقع المبلغ الخاص وشراء وتسويق داخلي وتصدير خارجي من خلال عمليات البيع والشراء من حقول الفلاحين. وبين أن إنتاج الحمضيات وحماية المستهلك بالمتة عن العام القاتل ويتم تصدير نحو ٥٠٠ طن يومياً للعراق ووصلت خلال هذه المنتجات إلى ١٠٠٠ طن يومياً. ويتوقع تصدير ١٠٠ ألف طن في الحد الأدنى وأنهم مستمرين باستهداف الأسواق الروسية بعد حل مواضيع الأصفاء المطلوبة للأسواق الخارجية وتوفير المواصفات والجودة الملائمة لها.

توقف الإنتاج المحلي من الحمضيات، منوهاً بأن

دراسة الجدوى أعيدت مرتين لهذه المعامل. وبنى وزير الاقتصاد منح أية إجازات استيراد للفواكه الاستوائية وهي إن وجدت في تدخل تهربياً بسبب الكثير من الغفرات والقنوات التي لا يمكن ضبطها بشكل كامل. وأشار إلى بينما رأى وزير الزراعة أن إجمالي الكميات المنتجة من الحمضيات والقابلية للحصر تقدر بحوالي ٢١٢ ألف طن، وهي كميات محدودة لتشغيل معمل عصائر على مدار العام وبطاقة إنتاجية جيدة وأضاف إن الحمضيات المصنفة بالدرجة الثالثة والرابعة من غير الصالحة للمائدة والاستهلاك أو التصدير هي المحدية للصير.

وقدر القادري الإنتاج الحالي من الحمضيات لهذا الموسم بحوالي مليون طن وأن ثروة الإنتاج خلال الشهرين القادمين، وأشار إلى تخصيص الحكومة مبلغ مليار ليرة لتحويل شراء الحمضيات من الفلاحين ورفق إلى ٢ مليار ليرة، إذ وعد رئيس الحكومة أن المبلغ الخاص بدعم الحمضيات مفتوح طالما أن هناك إنتاجاً بالمواصفات والجودة المطلوبة بحسب القادري، وبدور وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي عزاً عدم جدوى مثل هذه المعامل إلى نسبة الحموضة والحلاوة في منتجات الحمضيات السورية وهي لا تلبي متطلبات وشروط هذه المعامل بهذا الاتجاه وأن معمل عصائر لا يعد مشكلة تسويق الحمضيات وتصريف الفائض من الإنتاج لهذا المحصول، إضافة إلى أن أسعار العصائر في السوق المحلية

تضاربت آراء الاقتصاد والتموين والزراعة حول الجدوى الاقتصادية من إقامة معمل للعصائر بهدف تصريف جزء من محصول الحمضيات وحل مشاكل الفاض من الإنتاج ومشاكل النقل وعدم القدرة على تصدير الحمضيات عبر البواخر المتاعفة من اتحاد المصدرين مؤخراً بالتنسيق مع هيئة الصادرات وغيرها من الجهات المعنية ودعم النقل الداخلي بين المحافظات وطرحوا ضرورة توحيد أسعار الحمضيات للفلاحين بين طرطوس و اللاذقية عبر اللجان المشكلة بهذا الخصوص.

جاء ذلك خلال اجتماع في وزارة الاقتصاد أمس بحضور وزير الزراعة أحمد القادري والتجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لشرح آليات دعم تسويق وتحويل منتجي الحمضيات في منطقة الساحل السوري والغفرات والمعوقات التي تواجه هذا المحصول وسبل معالجتها وإيجاد الحلول الرضية للمنتجين من المزارعين والمواطنين من حيث الكلف والأسعار وهوامش الربح وضمان تسويقه بشكل كامل في السوق الداخلية والتصدير إلى الخارج برا وبحراً.

من جانبه بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أنه من أجل تحقق الجدوى الاقتصادية من معام العصائر لا بد من تأمين استمرارية الطاقة الإنتاجية لها على مدار العام. ويرى ضرورة استيراد مكثفات استوائية لإنتاج العصائر على مدار العام وتغطية فترة

طرطوس - الوطن

بعد مضي نحو أربعة أشهر على بدء قطاف الحمضيات وأكثر من شهر على الكرمثين والعسلي والبلدي واليافاوي لم تنجح الجهات المعنية في تسويق الإنتاج كما كانت قد وعدت لايل أنها وبدل استمرار المحاولة في تسويق ما يمكن تسويقه من قبل السورية للتجارة بأسعار سبق وتم الاتفاق عليها (٩٠/٠) للصنف الأول-٧٠/٠ للثاني- ٥٠/٠ للثالث) صدر قرار حكومي بتوجيه من اللجنة الاقتصادية قضى بتخفيض هذه الأسعار بنحو ٢٥٪ ما أدى إلى انخفاضها تلقائياً في أسواق الهال وجعل الفلاحين المنتجين يفضلون ترك الإنتاج في الحقل دون تسويق حتى لا تزداد خسائرهم وخاصة أن تكلفة الكيلو الواحد تصل إلى ٦٢ ليرة سورية.

أمام هذا الواقع الأليم والذي يشكل ضربة قاصمة للإنتاج والمنتجين تحرك الفلاحون عبر اتحاديهم ورفعوا الصوت علماً هنا وهناك وتوجهوا إلى الإعلام ومجلس الشعب مطالبين بأنوقف

منتجو الحمضيات يرفعون الصوت عبر اتحاد الفلاحين :

## ضعف عملية التسويق وتخفيض الأسعار يشكلان ضربة قاصمة لنا!

للاول و / ٥٠ ل.س. للثاني و / ٣٥ ل.س. للثالث بناء على قرار رئاسة مجلس الوزراء علماً أن توصية اللجنة الاقتصادية التي استندت إليها رئاسة الحكومة تتضمن الحد الأدنى للنوع الأول ٧٥/٠ ل.س. وأضاف: إن موسم الحمضيات في محافظة طرطوس موسم رئيسي وقدر إنتاجه لهذا الموسم بـ٢٥٦/٠ ألف طن وهي تعود للفلاحين ذوي الشهداء والمصابين والمخطفين وأصحاب الحيازات الصغيرة والمتقنة وأن عدم دعم الحكومة للمنتج وتسويقه سيؤدي إلى ازدياد ظاهرة قلع هذه الأشجار أكثر من الأعوام السابقة علماً أنه لا يوجد أي دعم لمزارع الحمضيات من الحكومة حين أن فمن واحد من صنف «الأبو صرة» يعادل ثمن كيس سماد بوتاس / ٥٠ / كغ. يرجى الإطلاع والعمل على زيادة أسعار الحمضيات وإيجاد أسواق تصريف خارجية أو داخلية وشراء هذا المنتج وإعطائه للجنش والقوات المسلحة أسوة بالعام الماضي في الشهر الثاني عشر وذلك حفاظاً على الإنتاج والمنتجين.

جانبيهم وجانب هذه الزراعة الإستراتيجية لتسعين ألف عائلة في الساحل السوري والعمل مع الحكومة لإعادة الأسعار وزيادة كميات التسويق الداخلي بموجبها والضغط على اتحاد المصدرين والفعاليات التجارية والاقتصادية لتصدير بعض الكميات إلى السوق الروسية وغيرها. وضمن إطار ما تقدم وجه اتحاد فلاح طرطوس كتاباً إلى الاتحاد العام للفلاحين (حصلت الوطن على نسخة منه) جاء فيه أنه تم الاتفاق على استيراد كل ما يمكن استجراره من الحمضيات للصحة السورية للتجارة ويسقف مفتوح واعتماد أسعار الحمضيات على الشكل التالي الأول /٩٠ / ل.س. والثاني /٧٠/ ل.س. والثالث /٥٠/ ل.س. كما تم الاتفاق على بعض التسهيلات التي تخص عملية التسويق وتم التعميم على الروابط الفلاحية والأخوة الفلاحين المنتجين وبدأت عملية التسويق وتم تصريف ما يقارب ٤٠٠/٠ طن بالأسعار المتكورة أعلاه وبتاريخ ١١/١٢/٢٠١٧ تم تخفيض الأسعار من السورية للتجارة إلى /٧٥/ ليرة سورية

سوريّة بكل اعتزاز  
سيريتل  
SYRIATEL

مجلس إدارة شركة سيريتل موبايل تيليكونم